الضمان الاجتماعي

مجلة لمواضيع الرفاه والسياسات الاجتماعية

ممارسة الحقوق ونظام الضمان الاجتماعي في إسرائيل

المحررون الضيوف:
جوني غال ، أفيشاي بينيش ، روني هولر ونوعم ترشيش

تصدر عن مؤسسة
التأمين الوطني

العدد 113, حزيران 2021

فحوى الكراسة

ممارسة الحقوق الاجتماعية في إسرائيل: نتائج البحث
دانيال غوتليب

الحواجز والاستراتيجيات لممارسة الحقوق: منظور المستفيدين من مخصصات التامين الوطني
نوعم ترشيش وروني هولر

أنا أعرف ما هو الأفضل لنفسي": الدفاع الذاتي للفتيات والشابات في حالات الضائقة والمخاطر كممارسة لانتزاع الحقوق
نور شمعي

الدفاع من أجل ممارسة الحقوق الاجتماعية في عمل الأخصائيين الاجتماعيين
أفيشاي بينيش وعيديت فايس غال

كيف يحدث التغيير؟ عملية اعتماد سياسة استخراج الحقوق في مؤسسة التامين الوطني
نوعم ترشيش وجوني غال

المنظور الجندري بشأن ممارسة الحقوق: قضية العنف بين الزوجين
داليت يسعور-بوروخوفيتش، أورلي بنيامين وأريان رينان بارزيلاي

الحلقة المفقودة: دور وكلاء ممارسة الحقوق الاجتماعية
أفيشاي بينيش وروني هولر

تصفح أبناء الجيل الثالث على مواقع الإنترنت لممارسة الحقوق: الحواجز المعرفية واستراتيجيات التصفح
شيرلي بار ليف، دانيئيل أيزنبيرغ وعدي لوريا8

تلخيص الابحاث

ممارسة الحقوق الاجتماعية في إسرائيل: نتائج البحث

دانيال غوتليب[1]

ممارسة الحقوق بنسبة مرتفعة هو أحد أهداف نظام الضمان الاجتماعي المزدهر. تلخص هذه المقالة سلسلة من التحليلات التجريبية، التي أجراها الضمان الاجتماعي في السنوات الأخيرة ، بالتعاون مع فريق من كلية العمل الاجتماعي في الجامعة العبرية، لدراسة مستوى الاستفادة من الاستحقاق في عدد من المخصصات والمزايا المرافقة. تحقيقا لهذه الغاية، قمنا بتطوير نظام بحث من مرحلتين. ليس من المستغرب أن الدراسة وجدت أنه في المخصصات التقاعدية الشاملة، التي تكون معايير الحصول عليها بسيطة ومتاحة، فإن مستوى التحصيل يقترب من 100%.

ولكن في المخصصات المركزية غير الشاملة كانت نسبة التحصيل منخفضة للغاية - في بعض الأحيان أقل من النصف. تتوافق هذه النتيجة مع المصادر البحثية التي تظهر أنه عند اشتراط تلقي المخصصات بمعايير شخصية، مثل مستوى الدخل أو اختبار طبي أو اختبار القدرة على العمل ، يكون من الصعب ممارسة الحقوق. واقترحت الدراسة أيضا أن معدلات الممارسة تتأثر بتعريف مصطلح الممارسة. ويمكن تعريف الممارسة بأنها حالة يتلقى فيها الفرد أو الأسرة المخصصات التي يحق لهم الحصول عليها بموجب قواعد القانون. وينطبق تعريف أوسع للمارسة أيضا على مقدمي الطلبات الذين ادعوا أنهم مؤهلون ولكن تم رفض أهليتهم. وتفرد هذا التعريف هو أن أصحاب المطالبات لهم الحق في "فحص أهليتهم". تظهر لنا تجربة النظر إلى عوائق الممارسة بان أحدها هو صعوبة الحصول على المخصصات، كلما قل المبلغ. في سياق هذا العاءق، يمكن أن تؤدي التجربة المتكررة للصعوبة إلى تقويض الثقة في النظام (الظاهرة "المثبطة"). كما تم المس بمعدل الممارسة حين كان السكان أضعف مكانة. هذا ما وجدته الدراسة حول ضمان الدخل. توضح المقالة أدناه الجهود التي بذلت في الضمان الاجتماعي لزيادة ممارسة الحقوق.

---

1 نائب مدير سابق للبحوث والتخطيط، مؤسسة التامين الوطني، مشارك في الكلية على اسم بول بروالد للعمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي في الجامعة العبرية

الحواجز والاستراتيجيات لممارسة الحقوق: منظور المستفيدين من مخصصات التامين الوطني

نوعم ترشيش[1] وروني هولر[1]

عدم تلقي الحقوق هو حالة يفشل فيها المؤهلون لبرنامج معين من تلقي حقوقهم . في السنوات الأخيرة ، أظهرت الأبحاث في إسرائيل وحول العالم اهتماما متزايدا بهذا الموضوع. تشير الأبحاث من جميع أنحاء العالم إلى عدم الممارسة كظاهرة شائعة واسعة النطاق تميز العديد من برامج الضمان الاجتماعي في مختلف البلدان. تظهر لنا هذه الدراسات أيضا أن هذه ظاهرة متعددة الأبعاد، مع أنواع مختلفة من حواجز الممارسة للحقوق، تتجسد بمستويات مختلفة: من مستوى العملاء وحتى المستوى الاجتماعي. ومع ذلك ، حتى الآن، لم يدرس سوى عدد قليل من الدراسات في إسرائيل تصورات طالبي المخصصات حول الحواجز التي تحول دون تلقيالحقوق وتجاربهم في هذا السياق. علاوة على ذلك، حتى الآن، لم تكن هناك حاجة إلى مصادر مهنية حول استراتيجيات التعامل النشط مع الحواجز التي يواجهونها في هذه العملية. تصف هذه المقالة دراسة فحصنا فيها، من خلال المقابلات شبه المؤطرة، الحواجز والاستراتيجيات التي أبلغ عنها عشرة متلقين لمخصصات دعم الدخل وعشرة متلقين لاستحقاقات الإعاقة (20 شخصا بالمجمل). تظهر نتائج الدراسة أنه على الرغم من حدوث تغييرات للأفضل في السنوات الأخيرة، إلا أن المشاركين في الدراسة ما زالوا يواجهون أنواعا مختلفة من الحواجز: حواجز المعرفة، وحواجز البيروقراطية، والحواجز النفسية. وأشار المشاركون في الدراسة أيضا إلى االلجنه الطبية وواجب تقديم التواجد في مكتب العمل كمحطات رئيسية في مسيرة الممارسة. وأخيرا، اتخذ المشاركون في الدراسة استراتيجيتين رئيسيتين للعمل لمواجهة هذه الحواجز: لقد طوروا خبرة شخصية في الإجراء وتحولوا إلى طلب مساعدة خارجية. وتناقش هذه النتائج على ضوء المصادر البحثية، وقيودها والآثار المحتملة على السياسات في هذا المجال.

1 كلية العمل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية على اسم بول بروالد، الجامعة العبرية في القدس

أنا أعرف ما هو الأفضل لنفسي": الدفاع الذاتي للفتيات والشابات في حالات الضائقة والمخاطر كممارسة لانتزاع الحقوق

نور شمعي[1]

التدافع هو أحد الركائز الأساسية لثورة الحقوق التي حدثت في العقود الأخيرة. له تعريفات وممارسات متنوعة (فردية وجماعية واجتماعية وسياسية ونفسية) تشترك في ثلاث مكونات رئيسية، يتم التعبير عنها بنقاط قوة مختلفة: الصوت (voice) والتمثيل (representation) والحقوق (rights). الدفاع عن النفس هو عمل الشخص لأجل نفسه في الحالات التي لا يتم فيها تلبية احتياجاته، وتنتهك حقوقه ولا يسمع صوته. وكانت حركة الدعوة الذاتية بين الأشخاص ذوي الإعاقة أول حركة تعمل بروح هذه الأفكار على المستوى الفردي والمجتمعي ومستوى الدولة، وطورت وشجعت على استخدام هذه الممارسة. وفيما يتعلق بحياة الفتيات والنساء في حالات الضائقة والخطر، تتطلب ممارسة الدعوة الذاتية ملاحظة فريدة تستند إلى تقاطع المواقف الاجتماعية (مثل العمر والجنس والطبقة). في هذه المقالة، سأناقش ممارسة الدعوة الذاتية بين الفتيات والشابات في حالات الضائقة والخطر ، كما هو موضح في قصص حياتهن. وتستند المقالة إلى مقابلات أجريت مع 25 شابة ، واجهن الشدائد والمخاطر في شبابهن وتلقين المساعدة من مختلف أنظمة المؤسسات (الرعاية الاجتماعية والقانون والتعليم والصحة). أظهرت نتائج المقابلات أن الدفاع عن النفس كان من بين ممارسات المقاومة التي اتخذتها الشابات، وتجلى في ثلاث طرق: (1) " لا تجلسن وتنتظرن " ؛ (2) "أنا أستأنف"؛ (3) "على جثتي". وتقدم مناقشة هذه الممارسة بوصفها ممارسة للحقوق والتعبير عن قدرتها على العمل مساهمة على مستويين على المستوى النظري، توسيع نطاق خطاب حقوق الإنسان وتطبيقه على قضايا الفتيات والشابات؛ وعلى المستوى العملي، وصف ممارسات الدعوة وآثارها النفسية والاجتماعية على الفتيات والشباب في حالات الضائقة والخطر.

---

1 د. نور شمي ، مركز إسرائيل للبحوث النوعية للإنسان والمجتمع ، جامعة بن غوريون ، النقب

الدفاع من أجل ممارسة الحقوق الاجتماعية في عمل الأخصائيين الاجتماعيين

أفيشاي بينيش[1] وعيديت فايس غال[2]

تصف هذه المقالة دراسة تـفحص تصورات الأخصائيين الاجتماعيين، الذين يشاركون في الدعوة إلى ممارسة الحقوق، فيما يتعلق بغرض ومضمون هذه الممارسة ومكوناتها وخصائصها. على الرغم من المكانة المركزية للدفاع عن الحقوق الاجتماعية في روح العمل الاجتماعي، فإن البحث في هذه الممارسة من منظور أولئك الذين يقومون بالعمل ضئيل للغاية. ولذلك فإن الغرض من البحث المعروض أدناه هو توسيع المعرفة بهذه المسألة. أجريت الدراسة باستخدام طريقة نوعية واستنادا إلى مقابلات شبه مؤطرة مع 40 من الأخصائيين الاجتماعيين، الذين يشاركون في ممارسة الحقوق كجزء من عملهم في برنامج نتنفس الصعداء في مراكز " القوه-عوتسما". تشير نتائج الدراسة إلى أن الأخصائيين الاجتماعيين يصبون في ممارسة استخراج الحقوق المبادئ والتفكير الذي يميز مهنة العمل الاجتماعي، وبالتالي خلق نموذج فريد-علاجي في الطبيعة والمنطق-للدعوة إلى ممارسة الحقوق. من خلال بحثنا، حددنا ثلاثة طرق يربط بها الأخصائيون الاجتماعيون ويربطون ممارسة استخراج الحقوق بالرعاية النفسية الاجتماعية-ا العلاجيه ما يسمح ب بالممارسه، وممارسة تسمح بالعلاج والممارسة كعلاج. يتم فحص هذه النتائج على خلفية المصادر الموجودة ونماذج العمل الاجتماعي لمكافحة الفقر والوعي للفقر .

1 كلية العمل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية على اسم بول بروالد، الجامعة العبرية في القدس
2 مدرسة العمل الاجتماعي على اسم بوب شابيل، جامعة تل أبيب

كيف يحدث التغيير؟ عملية اعتماد سياسة استخراج الحقوق في مؤسسة التامين الوطني

نوعم ترشيش[1] وجوني غال[1]

خلال النصف الثاني من سنوات ال-2000، أصبح تعزيز ممارسة الحقوق موضوعا مركزيا لسياسة مؤسسة التامين الوطني. وبين عامي 2012 و 2016، تحت قيادة المدير العام للمؤسسة آنذاك، البروفيسور شلومو مور يوسف، تم اعتماد مفهوم يطلق عليه "من القانونية إلى الخدمة". وقد انعكس ذلك في تغيير تنظيمي بعيد المدى أبرز الحاجة إلى توسيع إمكانية حصول المواطنين على المخصصات. ويهدف هذا التحول في اتجاه ممارسة الحقوق إلى حد كبير إلى معالجة أزمة حادة من ثقة الجمهور في مؤسسة التامين الوطني والشعور الواسع النطاق بأنها هيئة بيروقراطية غير عملية ومغرضة. تحلل هذه المقالة سياسة ممارسة الحقوق التي اعتمدتها المؤسسة باستخدام الإطار النظري لخطاب الأفكار المؤسسية (Discursive Institutionalism)، والذي يؤكد على قوة الأفكار كمحركات لتغيير السياسة في الأطر المؤسسية. أظهر البحث الموصوف في هذه المقالة أن الهيئة الرئيسية التي وقفت أمام قيادة مؤسسة التامين الوطني لتعزيز فكرة استخراج الحقوق كانت ائتلافا حواريا للأكاديميين والباحثين في مؤسسة التامين الوطني، الذي تشكل في أواخر سنوات ال-2000. وعمل أعضاؤها داخل المؤسسة وبطرق غير مباشرة (مثل لجنة مكافحة الفقر ومكتب المراقب المالي للدولة) لتعزيز وعي المؤسسة بخصوص مشكلة الحرمان من الحقوق. ونظرت قيادة مؤسسة التامين الوطني إلى اعتماد سياسات ممارسة الحقوق كوسيلة لمعالجة أزمة الثقة والضغوط البيئية، مثل زيادة نشاط الأعمال والكيانات العامة في موضوع ممارسة الحقوق. عندما أدرك مور يوسف وفريقه أنه بسبب معارضة وزارة الماليه ، لم يتمكنوا من إحداث فرق حقيقي في مبنى المعاشات التقاعدية وشروط أهليتهم، قاموا بتغيير

1 كلية العمل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية على اسم بول بروالد، الجامعة العبرية في القدس

الإجراءات الداخلية في المؤسسة، واعتمدوا طرقا جديدة للعمل، وأنشأوا أنظمة لتشجيع الممارسه والتشغيل الآلي لتوفير الحصول على المخصصات.

المنظور الجندري بشأن ممارسة الحقوق: قضية العنف بين الزوجين

داليت يسعور-بوروخوفيتش[1]، أورلي بنيامين[2] وأريان رينان بارزيلاي [3]

استجابة للنقد العام والاستنتاجات التي أشارت إلى وجود تفاوتات اجتماعية كبيرة في ممارسة الحقوق، وضع نهج ممارسة الحقوق في السنوات الأخيرة كسياسة مؤسسية وكتوجيه ملموس على حد سواء. وفي نفس الوقت الذي تطور فيه اعتماد استخراج الحقوق كخطاب تنظيمي، تجادل نظرية البيروقراطية الطبقية بأن أفضل ممارسة للحقوق ممكن، عندما يكون الانتماء الاجتماعي لمقدمي الخدمات والمتلقين متشابها، على سبيل المثال عندما تعمل النساء مع ضحايا العنف الزوجي. منذ أن اعتمد التامين الوطني خطاب ممارسة الحقوق، فإنه بمثابة مساحة مناسبة لدراسة المفهوم بمنظور جندري، أي دراسة تصور الموظفات ومدى التزام المؤسسة باستخراج الحقوق يسمح لهن بمعالجة الحالة الهشة لضحايا العنف الزوجي. تصف هذه المقالة دراسة نوعية، باستخدام طريقة النظرية الميدانية، حيث تمت مقابلة 21 من موظفات مؤسسة التامين الوطني . فحص بحثنا معرفتهم بخطاب ممارسة الحقوق، ومشاعرهم حول قدرتهم على ممارسة حقوق ضحايا العنف الزوجي، وانتقادهم لما هو متاح لهن داخل حدودهم. تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن سياسات التامين الوطني تشجع أعمال الخدمة لضحايا العنف الزوجي، ولكن بطريقة تخلق عملية استبعاد تجعل من الصعب على الموظفين إظهار التضامن مع ضعف هؤلاء الضحايا وتقديم مساعدة أوسع لهم. أخيرا، نناقش آثار هذه العملية الاجتماعية على إمكانية تطوير استجابات أكثر ملاءمة لضحايا العنف الزوجي.

1 رئيس قسم علم الجريمة، كلية عيمك يزرعئيل
2 قسم علم الاجتماع، جامعة بار إيلان
3 كلية الحقوق، جامعة حيفا

الحلقة المفقودة: دور وكلاء ممارسة الحقوق الاجتماعية

أفيشاي بينيش[1] وروني هولر[1]

يقف وكلاء ممارسة الحقوق في الطريق بين مستخدمي الخدمة وسلطات دولة الرفاهية. ولكن على الرغم من الدور المركزي في ممارسة الحقوق الاجتماعية، فانهم لا زالوا حلقة مفقودة في الدراسات والنظريات عن ممارسة الحقوق. سعينا لسد هذا النقص مع البحث الذي يتم وصفها في مقالنا. من خلال مقابلات شبه مؤطره مع وكلاء ممارسة للحقوق مع 25 وكيل من مختلف القطاعات (العامة والتجارية وغير الربحية) درسنا دور وكلاء الممارسة من وجهة نظرهم- أهدافهم، تصورهم لدورهم واستراتيجيات العمل التي يتخذونها. تظهر نتائج الدراسة العديد من أوجه التشابه ولكن أيضا اختلافات حقيقية بين تصورات الوكلاء المختلفين بخصوص أهداف استخراج حقوقهم ودورهم، بالإضافة إلى طرق استخدامهم لاستراتيجيات العمل المختلفة ومزيجها. من خلال مناقشة أوجه التشابه والاختلاف هذه ورسم الدور المركزي والمتعدد الأوجه لعوامل الاستخراج في عملية ممارسة الحقوق الاجتماعية نحاول ملء الصورة المفقودة.

تصفح أبناء الجيل الثالث على مواقع الإنترنت لممارسة الحقوق: الحواجز المعرفية واستراتيجيات التصفح

شيرلي بار ليف[2]، دانيئيل أيزنبيرغ وعدي لوريا[1]

الخلفية: سلطت أزمة كورونا التي ضربت إسرائيل في عام 2020 الضوء على أهمية محو الأمية الرقمية كأداة للمشاركة في الحياة العامة. ومع ذلك ، يعاني العديد من كبار السن من صعوبة في تصفح فعال في المواقع الحكومية أو أنهم غير قادرين على تنفيذها على الإطلاق.

الغرض من الدراسة: تتبع أنماط التنقل على موقع التامين الوطني لكبار السن الذين يسعون إلى ممارسة حقوقهم، وتحديد وتوصيف الحلول التكنولوجية المصممة خصيصا للخصائص المعرفية للشيخوخة التي ستمكنهم من الإدارة الذاتية.

---

1 قسم علم الاجتماع، جامعة بار إيلان
2 مركز بحث المعلومات في الصحة على اسم درور (أمري) ألوني، المركز الأكاديمي روبين

الطريقة: أجريت تجربة ميدانية بين 102 شخصا تتراوح أعمارهم بين 65 عاما فما فوق. طلب من المشاركين التنقل في موقع التامين الوطني وأداء مهام ممارسة الحقوق ذات الصلة بالسكان المخضرمين، باستخدام طريقة "التفكير بصوت عال" ، والتي تتضمن الملاحظات والمحادثة مع المجربين واستبيانات الإبلاغ الذاتي.

النتائج: حددت الدراسة الحواجز الرئيسية المتعلقة بالقدرات المعرفية التي تتغير مع تقدم العمر (ذاكرة العمل، واختيار الاجابة، والذاكرة العرضية، والعمليات المثبطة). وقد خلقت هذه الحواجز معدلات مغادرة عالية نسبيا. تنبأت مشاعر العجز والارتباك بالفشل في إكمال المهمة، في حين أن الشعور بالكفاءة الذاتية توقع فقط الانتهاء من المهمة الأولى. أي: فقط عدد قليل من المشاركين أكمل المهمة. وردا على الصعوبة، لجأ المشاركون إلى ثلاثة استراتيجيات للمواجهه الرئيسية: التسمية، نسب لسياق وتجنب. ولكن هذه الاستراتيجيات لم تساعد الغالبية العظمى في إكمال المهمة.

المساهمة: قدمت الدراسة لصانعي القرار توصيات تنفيذية تتضمن إشارة إلى سياسات الحكومه الرقمية وتصميم المواقع الإلكترونية الحكومية.